الطالب : فراس جاويش

الدكتور المشرف : الدكتور نبيل عودة

الواجب النصفي من المقرر مقدمة للنظم السياسية المقارنة

تلخيص المقدمة و الفصل الرابع من كتاب بناء الدولة للكاتب فرانسيس فوكومياما

**الملخص**

**المقدمة :**

تعلمت الولايات المتحدة الأمريكية العديد من الدورس في سياق بناء الدولة في الدول التي قامت في غزوها العراق وأفغانستان , حيث اعطت نموذجي احتلال متباينين , حيث شكل النموذج الأفغاني مقاربة خفيفة الوطء , في حين كانت مقاربة الحكم في العراق أشد وطـأه.

في أفغانستان وبعد الأطاحة بنظام طالبان من قبل الولايات المتحدة وحلفائها الأفغان الأقوياء وقعت اتفاقية بون التي اعطت السيادة الوطنية بشكل سريع للأفغان عبر حكومة انتقالية يقودها حامد كرازي حافظت من خلالها على علاقات دولية واسعة نالت من خلالها الاعتراف والقبول الدولي بشكل سريع , من حيث القوات العسكرية على الرغم من السيطرة الأمريكية في المشهد لكن لعبت قوات عسكرية دولية أخرى دوراً مهماً في تدريب القوات الأفغانية ومحاولة الحفاظ على الأمن الداخلي.

كانت أهداف الولايات المتحدة البعيدة في أفغانستان ليس تحويلها لدولة ديمقراطية بل كان هدفها دوماً أنهاء دورها كملجأ للأرهابيين وتحقيق استقرار نسبي للشعب الأفغاني وتوجت هذه العملية بأنتخاب حامد كرازي رئيساً وسط أقبال شعبي كبير على العلمية الانتحابية.

لكن في العراق كانت الوضع مختلفاً حيث الأهداف السياسية أكثر طموحاً ومقاربة الحكم أشد وطأ, عبر من خلالها الرئيس بوش عن نيته تحويل العراق لدولة ديمقراطية لتكون البداية لسياسية جديدة في شرق أوسط جديد , كما أن القوات الأمريكية هي من خاضت العمليات بشكل كامل و أصبحت سلطة الائتلاف المؤقت السلطة العليا في العراق لمدة 13 شهراً تحكمت بكل مفاصل وعمل الدولة بشكل كامل على الرغم من تشكيل مجلس الحكم العراقي لكن مشاركة العراقين في الحكم بقيت محدودة في شهور الاحتلال الاولى .

من هنا نرى التباين الشديد في عملية أعادة أعمار الدولة بين أفغانستان والعراق في النموذج الاول استخدم أدوات و أمكانات متواضعة ومحدودة مع مسؤلية دولية موسعة وشاملة لبناء الدولة ولكن في الثانية استخدم نموذج قاسي وشديد مع تحكم وسلطة مركزية بأيدي قوات الاحتلال الأمريكية.

هذا النهج المتبع في العراق كانت له تبعات أثرت على سير عملية بناء الدولة فسلطة الائتلاف المشكلة على عجل كانت مليئة بالأخطاء والبيروقراطية و حاولت الاستعانية بتخصصين ومتعاقدين خارجين للقيام بالمهام المخلتفة لكن بفترات زمينة محدود جعلت تأثيرهم محدود وغير فعال وجعلت ترابط المهام بينهم بسير بشكل بطيئ وصعب.

إضافة إلى العلاقة المتوترة بين سلطة الائتلاف والقوات العراقية على الأرض , كان تواجد هذه القوات في الشوراع العراقية ولعبها دور الشرطي فيها يرفع مستوى التوتر مع الشعب العراقي وينظر لها على انها قوات احتلال جائرة , اسهمت في تحفيز المقاومة المسلحة و أعمال العنف ضدها.

ومع انتقال السيادة الوطنية للحكومة العراقية بعد 13 شهراً في 2004 كان لابد من تفكيك هذه البيروقراطية الكبيرة و التوتر العامة ونقل جميع الصلاحيات والمهام للوزارات والدوائر العراقية مما اسهم مرة أخرى في حدوث حالة فوضى وارتباك شديدين.

كان سعى سلطة الائتلاف إلى تأخير عودة ملكية الحكومة العراق إلى العراقين أنفسهم مشكلة كبيرة واجهت عملية الانتقال أيضاً في ظل عدم تواجد ممثلين محلين موثقين من قبل سلطة الائتلاف لتسليمهم السلطة.

أعادة السيادة الوطنية للعراق وتفكيك سلطة الائتلاف المؤقت واستبداله بسفارة نظامية ماهو إلا اعتراف ضمني من قبل الولايات المتحدة بخطأها الكبير في مقارية إعادة الأعمار في العراق , فيما بعد شكلت الانتخابات التي أعد لها عام 2005 نجاحاً واضحها للسياسة الأمريكية في ظل اقبال شعبي كبير وخاصة من قبل الشيعة و الأكراد ومشاركة محدودة من السنة , لكن للمرة الأولى استطاع أكبر مجتمعين طائفين في العراق من انتخاب ممثليهم والبدء بتفاوض لعملية سير الديمقراطية وكتابة الدستور على الرغم من العديد من القضايا العالقة بعد من حث السنة على مشاركة فاعلىة أكبر والخلافات على النظام الفيدرالي وبعض مناطق وحقوق الملكية لكن الخطوة الأولى تمت بنجاح.

بهذا تكون مقاربة الولايات المتحدة انتقلت من مقاربة أولية شديدة الوطأه إلى مقاربة أخف نوعاً ما مظهرة القدرة على التعليم من الاخظاء الماضي وسوف يكشف لنا المستقبل فيما إذا كان هذا المسار التصحيحي كافياً لإنقاذ الوضع.

التحدي الذي يفرضة بناء الدولة على الولايات المتحدة هي الالتزام بمتابعته على المدى الطويل ,تاريخا طالما واجهت الولايات المتحدة مشاكل كبيرة في تركيز اهتمامها على جهود بناء الدولة إذ درجت العادة أن يتراخى اهتمام رجالات الكونغرس والرأي العام بعد فترة من التسليط الأعلامي على الموضوع. لكن سرعان ماتفقد هذه الوسائل زخمها واهتمامها وتركز على الخسائر في المعدات والعتاد و على الميزانيات المهدرة في هذه السبيل.

لا شك عملية الانتصار المتسرع في العراق قد تكون فخاً ودعوات سحب القوات من العراق قد تكون متسرعة لكن مهمة بناء الدولة في العراق قد بدأت للتو وكتابة الدستور مرحلة أولية وجزءاً صغيراً من مراحل معقدة قادمة.

المفارقة أن فرص نجاح التجربة في أفغانستان على المدى البعيد أفصل منه من العراق وذلك يرجع جزئيا للمقاربة الأخف وطأة التي تم اتباعها منذ البداية.

في هذا الكتاب لا تشكل قضايا العراق وأفغانستان إلا نزراً يسيراً من مجموعة مشاكل أكبر سعى الكاتب إلى معالجتها في موضوع بناء الدولة. حيث تبقى مشاكل بناء الدولة و إعادة الأعمار نمطية الطابع ومعروفة الحلول . فدول ليست فاشلة تماماً لكن ضغيفة بنظام سياسي هش تكون المشاكل من نوع اخر في تحقيق نمو اقتصادي وسياسي في هذه الدولة تتعلق بعوامل كبيرة منها علاقاتها الدولية و نفوذ الدول المانحة لها لإحداث اصلاح مؤساسساتي لعملية بناء وتطوير الدولة التي تشكل مجالاً مهماً في البحث العلمي الجديد في مشاكل التطوير السياسي في العالم .

**الفصل الرابع : أصغر ولكن أقوى**

لأكثر من جيل كامل كانت النزعة السائدة في السياسة العالمية ومازالت هي إضعاف مفهوم الدولة لأسباب معيارية واقتصادية في الوقت نفسه فالعديد من الدول كانت أقوى من الازم تستبد بشعوبها داخليا وتهاجم جيرانها خارجياً اعاقت بلدانها بشكل أو باخر من التطور الاقتصادي وراكمت اخطاء وقصور في الكفاءات لذلك سعت النزعة السائدة لتحجيم القطاعات الحكومية وتسليم السوق الاقتصادي والمجتمع المدني جزءاً من مهامها, كما أدى النمو الاقتصادي العالمي ومارافقة من حركة معلومات ورؤوس أموال إلى تاكل استقلالية وسيادة الدولة.

القضية المحورية بعد أحداث 11 سيبتمبر لن تكون كيفية تحجيم الدولة بل كيفية بنائها, أحدى القضايا الحيوية التي تواجه الدول الفقيرة هي قصور التطور المؤسساتي وعدم كفايته ولا تحتاج هذه البلدان دول واسعة وشمولية بل تحتاج إلى دول قوية فاعلة ضمن المدى المحدود لوظائف الدولة الضرورية.

في النظام الدولي تعرض مفهوم الدولة إلى هجوم مستمر وتاكل مطرد ,شكلت نهاية الحرب البادرة لنشوء دول جديدة فاشلة ومضطربة في وسط أوربا إلى جنوب اسيا شكلت هذه الدولة مصدر تهديد للأمن العالمي لكونها مصدر صراعات و بيئة صالحة لظهور الأرهاب الذي يكنه الوصول إلى قلب العالم المتقدم لذلك أصبح دعم هذه الدول وتقويتها مهماً لضمان الأمن العالمي لكن العديد من الدول الكبيرة لا تقوم بهذه المهمة لذلك يعد تعلم بناء الدولة بشكل أفضل موضوع محوري لضمان الامن العالمي.

يتحم على الذين يدعون لتحجيم دور الدولة ايجاد بديل مناسب قوي لها لانه حتى الان لن يملأ هذا الفراغ إلأ مجموعة من الشركات متعددة الجنسيات وجماعات أرهابية وغيرها لذلك لا خيار لدينا سوا العودة إلى الدولة ذات السيادة ومحاولة فهم الطرق لجعلها قوية وفعالة من جديد.

القوة العسكرية لم تعد كافية لبناء دولة قوية وبناء مؤسساتها سابقا كان ضم دولة قوية لأخرى ضعيفة عن طريق غزوها طريقة لجعلها جزءاُ من الدولة القوية وتعزيز قوتها لكن التأكيد اليوم على تعزيز الديمقراطية وحقوق الأنسان وحكم الذات هي الوسائل الاكثر فاعلية في بناء الدولة وأي محاولة لحكم شعب اخر يجب أن تكون مرحلة انتقالية.

لذلك يبقى فن بناء الدولة مكوناً مفتاحيا في القوة القومية ولا يقل أهمية عن القدرة على استخدام القدرة العسكرية للحفاظ على النظام العالمي .